مجتمع

مقتل 7 بإطلاق نار في مخيّم للاجئين الروهينغا

قتل مسلحون سبعة أشخاص على الأقل في هجوم استهدف أمس الجمعة مدرسة إسلامية في مخيم للاجئين الروهينغا على الحدود بين بنغلادش وبورما، كما قالت الشرطة. وقال مسؤول في شرطة المنطقة إن المهاجمين أردوا بعض الضحايا بالرصاص وطعنوا آخرين بالسكاكين. وجاءت عمليات القتل وسط تصاعد التوتر بعد مقتل أحد زعماء الروهينغا في المخيم بالرصاص خارج مكتبه قبل ثلاثة أسابيع. وقتل أربعة أشخاص على الفور في هجوم الجمعة وتوفي ثلاثة آخرون في مستشفى في مخيم بالوخالي. ولم تحدد الشرطة عدد الجرحى. (فرانس برس)

المكسيك: مقتل سائحتين في تبادل لإطلاق النار

لقيت سائحتان، ألمانية وهندية، حتفهما وأصيب ألمانيان وهولندية خلال عملية إطلاق نار يوم الخميس في المكسيك، وفق ما أفادت النيابة العامة. وأوضحت النيابة العامة أن عملية إطلاق النار حصلت في مدينة تولوم الساحلية (جنوب شرق) على ساحل شبه جزيرة يوكاتان. وكتبت النيابة في كوينتانا رو حيث تقع تولوم على تويتر «قتل أجنبيان وأصيب ثلاثة بأسلحة نارية داخل منشأة». وقالت إن «مواجهة» حصلت بين مجموعتين متنافستين تبيعان المخدرات، مشيرة إلى أن واحدة من الضحايا «توفيت على الفور والأخرى في المستشفى». (فرانس برس)

أميركا تحذر من نزاعات الاحترار

قبل أسابيع من انعقاد مؤتمر المناخ 26، الذي تستضيفه مدينة غلاسكو الاسكتلندية، مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، أكد تقرير نشرته الاستخبارات الأميركية، أول من أمس الخميس، أن الاحتباس الحراري يهدد الاستقرار العالمي، وتوقع أن يزداد خطر النزاعات بسبب قلة المياه وحركات الهجرة بعد عام 2030. وأورد التقرير، الذي تضمن خلاصة تحقيقات أجرتها كل أجهزة الاستخبارات الأميركية، أن «توتر الأوضاع الجيوسياسية سيتفاقم، لأن خلافات ستحدث بين الدول حول طريقة تقليص انبعاثات غازات الدفيئة من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ 2015». وتابع: «يزيد ذوبان الجليد المنافسة الاستراتيجية للوصول إلى الموارد الطبيعية في القطب الشمالي، في حين يعرّض ارتفاع درجات الحرارة أماكن أخرى لحالات قصوى من تقلبات الطقس، ومعظم البلدان ستواجه خيارات اقتصادية صعبة وستعتمد على الأرجح على التقدم التكنولوجي لتقليل انبعاثاتها بسرعة، علماً أن تقنيات الهندسة الجيولوجية التي تتلاعب بالمناخ والبيئة وتساهم في تغييرهما قد تشكل بدورها مصادر للنزاعات، فأي دولة قد تختبر في شكل أحادي أو تنشر تقنيات للطاقة الشمسية على نطاق واسع إذا اعتبرت أن باقي الجهود المبذولة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية قد فشلت». وفي تقرير منفصل، أكدت وزارة الدفاع الأميركية، أن منطقة الهند - المحيط الهادئ تظهر قدرات ضعيفة في مواجهة ارتفاع مستوى المياه.
(فرانس برس)

(ديبيانكشو ساركار/ فرانس برس)

الكويت تدرس تقليل «العون الخارجي»

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تستهدف وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية في الكويت التي تشرف على الجمعيات الخيرية تحويل التبرعات الخارجية إلى بلدان في المنطقة والعالم، وتحديداً إلى شرق آسيا وأفريقيا وسورية وفلسطين ولبنان، إلى تبرعات داخلية للمحتاجين من الفقراء الوافدين أو «البدون».

وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد» أنّ لجنة خاصة شكلتها الوزارة قدمت عدداً من الاقتراحات لتقليل تدفق التبرعات الخارجية وتحويل مسارها إلى داخل الكويت، وأبرزها وضع سقف معين للتحويل الخارجي لكل جمعية خيرية أو منظمة، أو تحديد كمية التبرعات لكل بقعة جغرافية، إضافة إلى فرض قيود أكثر على التحويل في شكل عام.

وتعمل جمعيات خيرية كويتية كثيرة في الخارج ساهمت في إكساب الكويت سمعة دولية باعتبارها إحدى الدول الأكثر تقديماً للمنح الخيرية في العالم، علماً أن هذه الجمعيات تتولى الإشراف على مشاريع ضخمة وصغيرة في قطاعات التعليم والصحة والمياه في أفريقيا وشرق آسيا وجنوبها وسورية، وفي مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا، إضافة إلى أخرى في فلسطين، وتحديداً في قطاع غزة المحاصر من الاحتلال الإسرائيلي. ومن أبرز الجمعيات الخيرية الكويتية العاملة في الخارج جمعية «العون المباشر» التي تعمل في أفريقيا تحديداً. وقد أسسها الطبيب الراحل عبد الرحمن السميط، الذي يعتبر أحد أشهر جامعي التبرعات في الكويت. وتحظى هذه الجمعية بدعم حكومي وشعبي غير محدود، على غرار لجنة مسلمي آسيا، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية.

يقول الناشط في القطاع الخيري عبد الله الشمري لـ «العربي الجديد»: «نسمع شائعات كثيرة عن إمكان تقليل وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية حجم التبرعات التي تخرج من البلاد تمهيداً لتحويل مسارها إلى الداخل، لكن هذا أمر مستحيل وغير معقول، لأن جمعيات محددة أنشئت لغرض واحد يتمثل في التبرع لمنطقة جغرافية محددة، علماً أنّ متبرعين كُثراً يفضلون التبرع لوجهات معينة وليس لمشاريع خارجية يجهلونها، فكيف يتم تقويض شروطهم، خصوصاً أن الشريعة الإسلامية والأعراف تقول إنّ شرط المتبرع ضروري في عملية التبرع، ولا تجوز مخالفته».

يضيف: «لا نعلم سبب وجود هذه الاقتراحات، لكنني أعتقد بأن هناك جهات تلقي مسؤولية غياب العدالة في بعض جوانب المجتمع الكويتي على التبرعات الخارجية التي تهدف إلى انتشال شعوب كاملة من الفقر والجوع والأمراض وانعدام الفرص». ويعلّق مصدر في وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية فضل عدم كشف اسمه لـ «العربي الجديد» قائلاً: «عقدت اجتماعات بناءً على توصيات من جهات عليا من أجل بحث موضوع التبرعات الخارجية التي لا نعاديها لكننا نسعى إلى أن يكون عمل الخير في الكويت أولاً، عملاً بقاعدة أن الأقربين أولى بالمعروف. ونحن نرى أن حجم التبرعات الخارجية لا يتناسب مع ضعف العمل الخيري داخل الكويت، لذا لا بدّ من إخضاعها لتقييم دقيق وضبطها، خصوصاً أن هناك جهات رسمية تنفذ عمليات تمويل خارجية عبر قروض أو منح، مثل الصندوق الكويتي للتنمية العربية».

وتفرض وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية شروطاً قاسية على العمل الخيري في الكويت أصلاً، في مقدمها تقديم المشروع المزمع إنشاؤه في الخارج إليها من أجل تقييمه ودرسه ومنح موافقتها عليه. ويعقب ذلك مراقبة كل التحويلات المالية من المتبرعين إلى الجهة الخيرية. وفي حال الرغبة بإرسال تحويل إلى الخارج لإنشاء المشروع وتدشينه، فيجب أن يحصل ذلك عبر الحسابات المصرفية للوزارة. أما في حال لم يتوفر نظام مصرفي يمكن التعامل معه في الدولة التي يجري التحويل إليها، فتتدخل وزارة الخارجية، وتجري التحويل بنفسها إلى سفاراتها أو قنصلياتها.

يقول راشد العنزي الذي يعمل في جمعية إحياء التراث الإسلامي لـ «العربي الجديد»: «بدأ التضييق على العمل الخيري الخارجي منذ سنوات بحجة التخوف من تسرّب بعض الأموال إلى جماعات مسلحة متطرفة. واليوم تراقب جهات في الدولة كل مبلغ مالي يدخل ويخرج من وإلى الجهات الخيرية. لكن الحديث عن قرارات جديدة لوقف التبرعات الخارجية أو تقليلها غير مقبول».

تبرعات غير قانونية

نهاية العام الماضي، أحالت الحكومة في إطار مساعيها لمحاربة الفساد التي استندت إلى ضبط عدد من المخالفات المالية، 9 شركات تجمع تبرعات غير قانونية إلى النيابة العامة. وحدد مسؤول حكومي حينها إجمالي التبرعات التي جمعت تحت غطاء إنساني وديني في ظل تدهور الأوضاع المعيشية بسبب جائحة كورونا، بنحو 650 مليون دولار.

تحقيق

كشفت أول دراسة في الدنمارك تتناول الاتهامات التي توجهها الشرطة ضد أفراد المجموعات العرقية، تعمّد عناصر الأمن تطبيق وسائل للسيطرة على هؤلاء الأفراد، ما يربط مهماتهم بتمييز عرقي

الأمن العرقي
شرطة الدنمارك تُخضِع الأقليات

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تواجه مهمات الشرطة الدنماركية شكوكاً كبيرة، في ظل تكرار اتهام الشبان المنتمين إلى أقليات عرقية لها بالتركيز على استهدافهم وملاحقتهم، وبينهم مهاجرون قادمون من بلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا، أو المصنفون بأنهم من «أصحاب البشرة الداكنة»، وبتعمّد توقيفهم مرات، وتوجيه اتهامات لهم لا تستند إلى أوامر وأحكام قضائية.

وتستنتج دراسة أجراها باحثان في جامعتين بمدينة البورغ (شمال) والعاصمة كوبنهاغن، أن النسبة المئوية للاتهامات التي تؤدي إلى أحكام قضائية تصل إلى 92 في المائة لدى الدنماركيين البيض، في حين لا تتجاوز 79 في المائة لدى «ذاكني البشرة»، مثل الأشخاص من أصل صومالي. ويقول معدا الدراسة؛ عالم الجريمة وأستاذ علم الاجتماع في جامعة «البورغ» كريستيان كليمنت، والمحاضر بكلية القانون في جامعة «كوبنهاغن» ميكال بارلي كريتسانسن، إن «الاتهامات بلا أدلة حقيقية تتكرر بشكل كبير ضد شبان من أصول مهاجرة، ما يجعلهم يحتلون مرتبة متقدمة في إحصاءات الدنمارك الخاصة بتهم ارتكاب الجرائم»، علماً أن الدراسة تستند إلى نحو 1,7 مليون اتهام وجهته الشرطة منذ عام 1998، وتستهدف توضيح النمط المشترك للاتهامات التي توجه إلى الناس من مختلف الخلفيات الإثنية.

تصنيف إثني

ويجد الباحثان اللذان يوضحان أنهما اعتمدا («مهنية عالية») في قراءة الأرقام والاتهامات وتحليلها، أن الشرطة تنتهج سياسة «تصنيف إثني». ويتحدثان في إطار محاولتهما توضيح النمط المرتكز على أحكام مسبقة تجاه ذوي «البشرة الداكنة»، عن أن «شاباً ذا أصول صومالية أكثر عرضة للتوقيف والاتهام من شاب أو سيدة من البيض الدنماركيين، في حين أنه يملك نسبة نجاح أقل في الحصول على حكم قضائي استناداً إلى أدلة، وهو أمر غير وارد في حقوق الموقوف الأبيض، ما يعني أن التصنيف العرقي منتشر في كل حيثيات عمل الشرطة الدنماركية»، التي أثير جدل كبير حول ممارساتها التمييزية التي ترتكز على اللون والعرق، خصوصاً بعد موجة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد بعد مقتل الأميركي الأسود جورج فلويد في 25 مايو/أيار 2020.

وتشير الدراسة التي تنشر قريباً في المجلة الأوروبية لعلم الجريمة، إلى أن الغالبية العظمى من الاتهامات التي توجهها الشرطة إلى أشخاص من مجموعات الأقليات العرقية لا تستند إلى أي أساس، لكن يجري تضمينها في الإحصاءات الداخلية، باعتبارها «مؤشراً لارتفاع التهم الموجهة والجرائم التي يرتكبها شبان من الأقليات».

وتحظى الدراسة باهتمام بالغ في الدنمارك الذي يتجه إلى مزيد من التشدد حيال الأقليات من أصول مهاجرة، بحسب ما تفيد أرقام الإحصاءات التي تسلط الضوء على الوقائع والحوادث التي تشملهم، والمعطيات التي تتناولها وسائل الإعلام وتسهب في الحديث عنها وتسليط الضوء على وقائعها، وصولاً إلى استخدام تيارات سياسية لها كمواد للدعاية الانتخابية.

السيطرة الأمنية

لا يتردد الباحثان في تقديم تفسيرات مهنية لأسباب توجيه الاتهامات إلى أشخاص من دول إسلامية وأفريقية، وفي إشارة شكوك حول «ميل الشرطة الدنماركية إلى ممارسة السيطرة والتحكم على مجموعات سكانية محددة أكثر من غيرها». ويقولان: «رغم أننا حاولنا توخي الحذر كباحثين، لكننا لا نستطيع تفسير إخضاع الشرطة المجموعات العرقية لسيطرة مزايدة وإجراءات تفتيش دقيقة وملاحقات من دون توفر أسباب وجيهة غالباً، وتؤدي إلى نشوب مزيد من الجدل في شأن أعمالها. ولا نستطيع بالتالي أن نزعم أن هذا الأمر عادي، ولا يخلو من عناصر غريبة ترتبط بالتصنيف العرقي الذي يزداد في إطار تصرفات غير مناسبة تهدف إلى تحقيق السيطرة الأمنية على الجماعات العرقية».

واستبعد الباحثان ارتباط تزايد أحكام البراءة الممنوحة للمتهمين من أصول مهاجرة مقارنة بالبيض الدنماركيين والأوروبيين، بتساهل القضاة. وقال كريستيانسن، في تصريحات صحافية أدلى بها في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول الجاري: «لا يمكن أن يستمر الذهاب إلى المحاكم في قضايا خاسرة فعلاً، ولا نعتقد بأن المدعين يفعلون ذلك، فالقضايا لا تحال إلى المحاكم إلا استناداً إلى أدلة، مع إظهار مهنية عالية في التعامل معها. من هنا تسقط التهم حين تغيب أسبابها الموجبة».

دخان من بارود

يتفق كريستيانسن مع زميله في الدراسة كليمنت، على أن الإشكالية بين ممارسات جهاز الشرطة الدنماركي والمجموعات العرقية، أنه توجد حالة «دوران في حلقة مفرغة». ويقول كليمنت الذي شغل منصب عالم في الجريمة بوزارة العدل: «حين ألقيت نظرة دقيقة على الإجراءات الميدانية التي تتخذها الشرطة في مجالي التفتيش والبحث، أدركت جيداً وجود مشكلة في العلاقة بين عناصرها والمجموعات العرقية. هناك فعلاً دخان ناتج عن كمية كبيرة من البارود، وأدلة كثيرة على أن الأمور ليست كما ينبغي».

ويرى كليمنت أن «نتائج الدراسة تشير إلى أن تركيز الشرطة الزائد على مجموعات محددة يعرّض أفرادها إلى مزيد من الاتهامات، وأن التعمق في البحث قد يكشف مزيداً من المخالفات وربما الجرائم». يضيف: «صحيح أن نسبة المحكومين في صفوف الأقليات مرتفعة، لكنهم يتعرضون أيضاً إلى مزيد من سيطرة الشرطة، رغم أنهم ليسوا أكثر إجراماً من جماعات أخرى». ويكشف الباحثان أن عدد حالات المخالفات القانونية أو الجرائم التي ترتكبها سيدة بيضاء أقل بكثير من حالات توقيف سيارة تضم شباناً من أصول صومالية، وهو ما يصفه كريستيانسن بأنه «تمييز واضح لا غبار عليه»، مشيراً إلى أن «استمرار إخضاع المجموعات العرقية لإجراءات السيطرة والتفتيش في السنوات العشرين التالية سيرفع أرقام الاتهامات التي تؤدي إلى أحكام باتهامات تفتقر إلى أسس واضحة ومؤكدة».

ويشير كريستيانسن إلى أنه خلص في دراسة سابقة إلى أن مجموعات الأقليات تتعرض إلى توقيفات أكثر من غيرها تدرج في إحصاءات الجرائم المرتكبة والتهم الموجهة إلى أبناء وأحفاد المهاجرين.

شرطي يعتقل مهاجرا في كوبنهاغن (دافيون كوللاك/ الأناضول)

1,7 مليون
الرقم الذي شملته الدراسة المتعلق بعدد الاتهامات التي وجهتها الشرطة منذ عام 1998

> الشبان من أصول مهاجرة في مقدمة إحصاءات التهم بارتكاب الجرائم
>
> الدراسة أوردت أنّ «التصنيف العرقي منتشر في كلّ حيثيات عمل الشرطة»

الشكوى في ظل عدم تقديم الشرطة القضايا إلى المحاكم». ويعتبر المركز أن «الدنمارك تحتاج إلى وضع خطة عمل لمكافحة جرائم الكراهية والعنصرية»، لكنّ السياسيين يصرّون على أن «شكاوى وحوادث العنصرية لا تعكس الصورة الأكثر شمولاً للمجتمع المتسامح في الدنمارك مقارنة بدول أخرى». وتكرر رئيسة الوزراء ميتا فريدركسن بأن «الدنمارك للجميع، وتخلو من مشكلة عنصرية»، وهو ما يؤيده وزير الهجرة والدمج، ماتياس تيسفايا، الذي يردد أنه «من المحزن سماع قصص عن حوادث العنصرية».

تونس: اعتداءات على النقل العمومي

يتعرض النقل العمومي في تونس لخسائر سنوية بملايين الدولارات، والغريب أن القصر يساهمون في هذه الخسائر عبر تعطيل رحلات، وتخريب عربات ومحافلات

تونس ـ **مريم الناصري**

شهدت بعض محطات عربات المترو في تونس أخيراً اكتظاظاً بالمسافرين منذ ساعات الصباح الأولى، ما أزعج عدداً كبيراً منهم بسبب تأخرهم عن الالتحاق بالعمل أو المدارس، وأبدوا استياءهم من عدم التزام العربات بالمواعيد المحددة لرحلاتها، وقلة عددها. وبررت شركة النقل النقص في عربات المترو بتعرّض بعضها إلى عمليات تخريب، علماً أن الاعتداءات على وسائل النقل العمومي ليست ظاهرة جديدة في تونس، إذ تكرر وزارة النقل الحديث عن استهداف الحافلات وعربات المترو والقطارات، بهدف إرباك عملها واستنزاف قدراتها في تأمين استمرار مرافق النقل العمومي، علماً أن الشركة تشكو من صعوبات مالية جعلتها غير قادرة على إصلاح التجهيزات التي تتعرّض للتخريب والأعطال خلال وقت قصير. وواجهت خلال شهر واحد فقط عام 2018 خسائر قدّرت بنحو 70 ألف دولار.

اعتداءات متكررة

ليل 25 و26 سبتمبر/ أيلول الماضي، رُشقت ست عربات مترو نُفذت الرحلات المسائية بحجارة حطمت لوحاتها البلّورية، فتعذّر تسييرها لفترة لاحقاً، في انتظار إجراء التصليحات اللازمة التي استوجبت اتخاذ تدابير إدارية بسبب نفاد مخزون اللوحات البلّورية من المخازن، مع توالي عمليات التهشيم في الفترة الأخيرة. وخفّض ذلك عدد الرحلات، وحرم المواطنين من مجموع 72 سفرة يومياً تتوزع بين 36 ذهاباً و36 إياباً. وأشارت وزارة النقل إلى أن «عمليات التخريب التي تطاول أسطول النقل العمومي تتسبب بخسائر قيمتها 350 ألف دولار سنوياً، علماً أن هذا الرقم قد يرتفع مع تصاعد وتيرة الاعتداءات». ويفرض القانون عقوبات تصل إلى السجن مع دفع غرامات مالية كبيرة على كل من يعتدي على أملاك عامة بينها وسائل النقل. وفي حال ارتكب قصّر عمليات التخريب يتحمل أولياء أمورهم العقوبات، خصوصاً على صعيد توفير التعويض المادي عن الضرر الذي ينصّ عليه القانون. ودعت شركة النقل مرات في بياناتها أولياء الأمور إلى توعية أبنائهم بخطورة الاعتداء على وسائل النقل العمومي وتبعاته على صعيد العقوبات المطبقة، خصوصاً أن غالبية عمليات التخريب ينفذها أطفال قصّر تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و18 سنة.

اضطراب الرحلات

وتحدث المسؤول في شركة النقل محمد الشملي لـ«العربي الجديد» عن «أن ظاهرة الاعتداءات على النقل العمومي زادت في السنوات الأخيرة، خصوصاً تلك التي تستهدف عربات المترو وحافلات القطار، ما تسبب في اضطراب في عدد الرحلات ومواعيدها، علماً أن هناك نقصاً في أسطول العربات والحافلات في مقابل اكتظاظ غير عادي على خدمات وسائل النقل العمومية». ويوضح أن «عمليات الإصلاح تتطلب أسبوعاً أحياناً، علماً أن عمليات التخريب تطاول خطوط السكك الحديدية أيضاً، سواء تلك الخاصة بالمترو أو القطارات، وهو ما حصل أخيراً في نقاط عدة بالمدن، ما جعل رحلات النقل بينها غير منتظمة». ويشير إلى أن «غالبية عمليات التخريب يرتكبها قصر بالدرجة الأولى وشباب بدرجة أقل. وقررت الشركة تشكيل فريق أمني يضم 60 عنصراً لتأمين المحطات وعربات النقل بالتنسيق مع وزارة الداخلية، خصوصاً خلال أوقات الذروة صباحاً، والساعات المتأخرة ليلاً».

غياب التوعية

من جهته، يشير سائق إحدى عربات المترو سيف الدين ضيف الله، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى معاناة السائقين من تصرفات القصر الذين يتسببون بفوضى ويعطلون حركة العربات خلال وقوفها في المحطات، كما ينفذون عمليات تخريب داخلها تشمل المقاعد، ويتعمدون شدّ مكابح العربة لتعطيل الرحلات. أما رشقهم العربات بحجارة فظاهرة يومية تتسبب أحياناً في إصابة سائقين وعاملين في شركة النقل أو حتى مواطنين بتأثير تحطم الزجاج. ويحتاج إصلاح الزجاج عادة بين يومين وثلاثة أيام، فيما يستغرق إصلاح أعطال أخرى أكثر من أسبوع، تمهيداً لإعادة عربة المترو أو حافلة القطار إلى نسق العمل العادي». ويكشف أن «بعض أولياء الأمور لا يعون خطورة ما يفعله أبناؤهم، في وقت لا توعية فيه بمخالفات هذه الظاهرة التي عرّضت هؤلاء الأولياء إلى عقوبات مالية فرضتها شركة النقل عليهم، من أجل تعويض الأذى الذي تسبب به أبناؤهم وأعمال التخريب التي ارتكبوها واستهدفت غالبية وسائل النقل العمومي». والعام الماضي، قدرت شركة النقل خسائرها السنوية بـ 250 مليون دولار، وحددت عجزها المالي بأكثر من 300 مليون دولار.

بعض القُصّر يركبون حركة وسائل النقل في تونس (العربي الجديد)

الانتظار قدوم عربة المترو قد يطول (العربي الجديد)

أطفال شرقي سورية إلى «فسحات العنف»

يغدو التوجه إلى العاب الفيديو العنيفة واقعاً حتمياً لأطفال الشمال السوري، كونها تنقل مشاهد محيطة بهم، وتدخلها في فسحات تسليتهم. وإذا تغيّرت هذه المشاهد ستختلف الألعاب

عبد الله البشير

أثرت ظروف الحرب مباشرة على أطفال مناطق شمال شرقي سورية، خصوصاً على صعيد توجههم إلى العاب الفيديو العنيفة التي تعتمد على القتل واستخدام الأسلحة، ولا تتناسب مع أعمارهم. وهذه الألعاب تتيح للأطفال استخدام البث المباشر حيث يتبادل اللاعبون الفاظاً نابية، علماً أن بعض الأطفال قد يمضون الوقت في اللعب بمعزل عن أهلهم في صالات.

تتحدث لمى محمد، وهي أم لأربعة أطفال من مدينة القامشلي، عن الألعاب التقليدية التي كانت رائجة في المنطقة قبل دخول العاب الفيديو، وتقول لـ «العربي الجديد»: «لاحظ أن الأطفال ابتعدوا عن الألعاب الشعبية المألوفة لحساب العاب الحرب التي نشهدها على أرض الواقع. يحاولون تقليد الحرب عبر اللعب بمسدسات بلاستيكية، وممارسة العاب العنف مثل الملاكمة. وارى أن الظروف أقوى مني ومن الواقع الذي نعيشه ويؤثر بهم». تضيف: «يتأثر الأطفال بمحيطهم، فخلال فترة وجود تنظيم داعش في المنطقة، استنسخ الأطفال صوراً عنه، وتحدثوا عن قطع رؤوس وأنهم سيصبحون أمراء حرب، وطلبوا ارتداء زي عسكري وحمل مسدس للدفاع عن الوطن. لم يفكروا بالمدرسة أو المستقبل، لكن من حق الطفل أن يلعب ويدرس. الحرب أثرت بشكل كبير في أولادنا، علماً أننا كنا نلهو صغاراً بالعاب بسيطة جداً، أما حالياً فكل الألعاب ضمن جو إلكتروني عنيف وإجرامي».

من جهتها، تعلّق كريمة العمر، على الواقع الحالي للأطفال بالقول لـ«العربي الجديد»: «في الماضي كان الأطفال يلعبون بالحجلة والسبع حجرات وغيرها من الألعاب التي تجعلهم يتواصلون مع أقرانهم في الشارع ويبذلون جهداً بدنياً. أما اليوم فابتعدوا عن أجواء هذه الألعاب والتواصل مع الباقين، وانشغلوا بما يتحدث به الكبار أمامهم عن القصف والسرقات، وبالاهتمام بالعاب الفيديو التي تعتمد على القتل والحرب. يسألني أطفالي دائما حين نخرج من المنزل عن المشردين الصغار الذين يبحثون عن الكرتون في الشارع، فأعجز عن تقديم إجابة للحظات، ثم أقول لهم إن الظروف أجبرتهم على مساعدة أهلهم». وبالانتقال إلى الأطفال أنفسهم، المهووس بألعاب الفيديو منهم، يقول جوان عبد الرحمن، من مدينة القامشلي، لـ«العربي الجديد»: «تستهويني هذه الألعاب أكثر من ممارسة كرة القدم مع أصدقائي أو ألعاب أخرى أعتقد أنها انقرضت. أحب الألعاب القتالية التي أمارسها حين أذهب إلى صالة التمارين الرياضية لأنها تستلهم أجواء الحروب التي تبعث الحماس لدي، فأندمج فيها وأشعر بالسعادة. لم نعد نهتم بالألعاب التقليدية التي انتهت صلاحيتها، فنحن نحب العاب الأكشن».

> ابتعد الأطفال عن الألعاب الشعبية المألوفة لحساب العاب الحرب
>
> انشغل الأطفال بما يتحدث به الكبار أمامهم عن القصف والسرقات

ويعلّق المدرّس عزام بركو، على وضع الأطفال في منطقة شرق سورية، ويربطه بالظروف التي دفعتهم إلى الاهتمام بالعاب العنف سواء تلك التي تمارس عبر الاحتكاك أو العاب الفيديو، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا شك في أنّ الإنسان ابن واقعه وبيئته التي يتأقلم معها ويأخذ كلّ شيء منها. في الماضي، كانت الحياة أكثر بساطة للأطفال الذي يتلهون بالعاب ملموسة يتعلقون بها، في حين كان الكبار يتحدثون في مجالسهم عن أشياء عادية وأفلام. أما اليوم فيتابع الجميع الأخبار والتحليلات السياسية، وبمجرد دخول الأطفال مرحلة الوعي يجدون أنفسهم أمام أصوات قذائف المدافع ورصاص الرشاشات وقصف الطائرات، ويشرعون في تقليد هذه الأشياء، وحين يحملون الهواتف الخلوية يبحثون فيها عن العاب عنف، ويتطلعون إلى تقليد الشخصيات الخيالية الخارقة كي يخرجوا من فسحة الأجواء التي يعيشون فيها، ويبتعدوا عن الواقع».

العاب تستلهم العنف (محمد الرضاعي/ Getty)

يضيف: «إذا أردنا إخراج أطفالنا من هذا الوضع الرديء يجب أن تنتهي الحرب. حينها ستظهر أساليب حياة في تعاطيهم مع الواقع واللعب، وتختلف روحية ممارستها لديهم. وستلعب المنظمات سواء كانت تابعة للدولة أو غيرها دوراً إيجابياً في حل هذه المشاكل، وجعل الأطفال يتجاوزون محنة العصر». من جهته، يؤكد الاختصاصي في علم النفس، شفان إبراهيم، لـ«العربي الجديد» أنّ الإعلام يلعب دوراً سلبياً غالباً في توجيه الأطفال الذين قد يشاهدون أفلاماً تحتوي على عنف مع أهلهم، إلى جانب مظاهر العنف اليومية التي ينقلها التلفزيون ويمكن أن تظهر على أرض الواقع بسبب الحرب التي تجعل السلاح يظهر في كلّ مكان. وتقليد الأطفال أبطال الأفلام الذين يطلقون الرصاص على بعضهم البعض يؤثر عليهم وعلى سلوكهم وتوجيههم وأخلاقهم في المستقبل. واليوم يمارس التلاميذ العابا عنيفة في المدارس، ويتداولون عبارات تدل على أنهم يحبذون السلاح أكثر من السلم والأمان، في حين لا منهج لمساعدتهم في التخلص من هذه الحالات. أما الأطفال في المرحلة الابتدائية وهم الحلقة الأضعف، فمشاهدتهم السلاح في التلفزيون أو الشارع أو حتى في متاجر البيع والمراكز العسكرية تطبع صوراً عنيفة في ذاكرتهم، وتجعلهم يميلون إلى العاب الحرب والقتال».

امرأة وولدان أمام مشهد الأمن الصارم

حالة الطوارئ

الإكوادور في مواجهة تجارة المخدرات

إجراءات أمن ليلية

عسكري داخل باص

في مواجهة إضرابات السجون

يصح القول إن أكثر البلاد إنتاجاً للمخدرات هي أكثرها تأثراً بتجارتها، لكن ذلك لا ينفي مقدار تأثر البلاد المستقبلة سلباً، وبينها الإكوادور التي تشهد منذ سنوات ضبط سلطاتها أطناناً من المخدرات. وحتم ذلك زج آلاف من أفراد العصابات الناشطة في السجون، وصولاً إلى خلق مشكلة اكتظاظ كبير داخلها أفضت إلى اضطرابات لا تتوقف، وأسفرت عن مقتل العشرات وربما المئات.

في عام 2015، ضبطت سلطات الإكوادور 79,2 طناً من المخدرات، غالبيتها من الكوكايين، بينها 63 طناً كانت موجهّة إلى الخارج، علماً أنها تعتبر، في ظل موقعها الجغرافي بين البيرو وكولومبيا، نقطة عبور رئيسية لشحنات المخدرات المتوجهة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وبين يناير/ كانون الثاني وأغسطس/ آب الماضيين، وضعت السلطات يدها على نحو 116 طناً من المخدرات، علماً أنها كانت صادرت 128 طناً عام 2020.

ويجعل ذلك الفكرة السائدة منذ سنوات تتمحور حول أن هذا البلد الأميركي الجنوبي غير قادر على مكافحة تجار المخدرات، علماً أن سيناريو أعمال العنف المتكررة في سجونه يوحي أيضاً بأن أجهزته لا تتعامل بجدية كبيرة ورصانة مع متطلبات فرض الأمن داخلها، أو ربما تتعمد المساهمة في الانفلات الأمني لتعزيز التصفيات بين العصابات. وهذا الأسبوع، أعلن الرئيس الإكوادوري غييرمو لاسو حالة الطوارئ في أنحاء البلاد، وأمر بنشر وحدات الشرطة والجيش في الشوارع لمواجهة موجة أعمال العنف المرتبطة بتجارة المخدرات. وقال: «هناك عدو واحد فقط في الشوارع هو تجارة المخدّرات».

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس/Getty)

تفتيش دراج في شارع خالٍ

مطلوب قيد الاعتقال